

## سكان المستعمرات الإسرائيلية في الجليل يطالبون بوقف الانسحاب من لبنان قبل حصولهم على «ضمانات»

تل أبيب: «الشرق الأوسط»

بدأ سكان المستوطنات والبلدات اليهودية في شمال إسرائيل أمس حملة شعبية واسعة تهدف إلى منع الحكومة من تنفيذ انسحاب من لبنان قبل ان تضمن لهم «امكانات دفاعية» مناسبة، واذا ما قررت الحكومة الاستجابة لمطالبهم، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية ايتهود باراك لن يستطيع تنفيذ وعده بتحقيق الانسحاب في يوليو (تموز) المقبل. انطلق هذا التحرك السياسي من سكان الشمال الإسرائيلي في اعقاب ارتفاع اصوات جديدة من داخل قيادة الجيش، تدعو للانسحاب من لبنان فوراً ومن طرف واحد. والمعروف ان قيادة الجيش، عموماً، كانت ترفض هذا الانسحاب بشدة. وتطالب بالانسحاب في اطار اتفاق سلام شامل مع سورية ولبنان. لكن في اعقاب اعلان ايتهود باراك، أنه سينفذ الانسحاب في موعده وربما قبل ذلك، بدأ الجيش يعيد النظر في موقفه. وقد علت اصوات سياسية من اليمين المعارض ومن قوى الائتلاف الحاكم تطالب باراك باستعمال الانسحاب من طرف واحد كورقة ضغط على سورية لحملها على استئناف المفاوضات الثنائية وفق الشروط الإسرائيلية. وكان آخر من طرح هذه الفكرة شمعون بيريس الذي يكن الحقد للرئيس السوري، حافظ الأسد،

بسبب عرقلة المفاوضات معه عندما كان رئيساً للحكومة، بعد مقتل اسحق رابين سلفه في رئاسة الحكومة. ومن المعروف ان الأسد رفض عقد لقاء قمة مع بيريس آنذاك فيما كان يعتقد بيريس ان قمة كهذه كانت ستجعله يفوز بالانتخابات.

ويبدو ان باراك تقبل فكرة استعمال الانسحاب من طرف واحد كورقة ضغط على دمشق، فبدأ ووزراؤه يلوحون بها الامر الذي حمل قيادة المستوطنات في الجليل على التحرك خصوصاً بعد ان اطلعوا على خطة الانسحاب الاسبوع الماضي. ويطالب سكان المستوطنات الآن بالتعامل معهم كقرى حدودية مهددة باستمرار كما يطالبون بالببدء في بناء الاستحكامات اللازمة لحمايتهم وتقوية الاسوار والسيجالات الإلكترونية. كما هو الحال على الحدود الأردنية - الإسرائيلية واقامة حواجز مناسبة على الحدود. كما يطالبون بتغيير أنظمة الدعم المالي لهم وتقديم اموال طائلة لتشجيع المستثمرين ورصد ميزانيات سخية للتعويض عن خسائر المواطنين والتجار في حالة تلقي ضربات عسكرية من المقاومة اللبنانية او في حالة اضطرابهم الى النزول للملاجئ والتوقف في اثناء ذلك عن العمل.

وقد رأت الحكومة ان مطالبهم مبالغ فيها. لكنها لم تقطع الاتصال بهم. ومن جانبهم رأوا ان الحكومة

تماطل في تلبية مطالبهم فقرروا القيام بحملة احتجاج شعبية، بدأت أمس بإطفاء الأنوار مساءً، في كل البلدات الحدودية، وبعلان اضراب اليوم، لمدة 24 ساعة، واقامة خيمة اعتصام في احدى نقاط الحدود واغلاق المدارس ورياض الاطفال.

وتوجه رئيس الحملة، وهو رئيس بلدية معلوت ترشيحا شلومو أبو حبيوط (من حزب العمل)، الى رئيس الحكومة باراك، طالباً الاجتماع به للاستحصال على وعد منه بأن لا يقترح أية خطة للانسحاب قبل ان توضع خطة دفاعية مفصلة لبلدات الشمال تاخذ بالاعتبار كل مطالبها الأمنية والمالية.

من جهة اخرى، أعيد الاسبوع الماضي تنظيم «اللوبي البرلماني للدفاع عن الجولان» الذي يضم 30 عضواً من نواب الكنيست (من مجموع 120 نائباً) يطالبون بعدم «التنازل» عن هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام 1967 والامتناع عن ازالة المستعمرات اليهودية فيها.

والمثير للانتباه ان معظم هؤلاء النواب من ائتلاف الحاكم، مثل نواب «شاس» (حزب اليهود المتدينين الشرقيين) و«المفدال» (الحزب القومي الديني) و«يسرائيل بعليا» (حزب اليهود الروس)، إضافة الى نواب المعارضة من الليكود و«يهود هتوارة» (حزب اليهود المتدينين الاشكناز) و«عام

عوفيد» (حزب صغير من نائين اثنين يقوده رئيس النقابات). وقد زار 13 نائباً منهم هضبة الجولان أمس، لدراسة احتياجات سكانها من المستعمرين اليهود.

وقال رئيس اللوبي، يولي إبلشتاين (وهو من حزب اليهود الروس)، ان باراك يدير سياسة خاطئة تجاه سورية. فهو يتنازل بسرعة مبالغ فيها عن الجولان. ويرضخ لمطالب قياداتها. و«ينافق» للرئيس حافظ الأسد. ودعا الى تغيير سياسته هذه، وطالبه باظهار موقف حازم اكثر مع دمشق، واشترط اي انسحاب يتم بأن يكون تدريجياً، ومقابلاً لتحويلات ديمقراطية في سورية وليس فقط بالضمانات الأمنية وبعلاقات التطبيع الكامل.

واعلن مندوب الليكود في هذا اللوبي، سلفان شالوم (وزير سابق في حكومة نتنياهيو) ان حزبه لا يوافق على سن قانون يسيطر للاستفتاء الشعبي حول اتفاقيات السلام مع سورية ولبنان وفلسطين «فالحكومة تنوي استصدار قانون سهل، يجعل مهمتها في تقديم التنازلات سهلة. لكننا سنطرح مشروع قانون موازياً، يتيح للمعارضة ايصال وجهة نظرها للجسمهonor الواسع كما في الانتخابات العامة، بدعاية انتخابية في الاذاعة والتلفزيون بتمويل رسمي من الدولة». وقال شالوم انه واثق من ان الشعب سيرفض تلك الاتفاقيات في هذه الحالة.